الأمم المتحدة

A/C.4/59/SR.28

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
25 May 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس: السيد سوي ..... (ميانمار)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-31273 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

**البند ٧٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات** (تابع) (A/C.4/59/19/Add.1, A/C.4/59/L.20, A/C.4/59/L.21)

١ - **الرئيس:** قال إن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٢٨١/٥٩ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/59/19) وقررت في جملة أمور أن اللجنة الخاصة ينبغي أن تجتمع أثناء الدورة التاسعة والخمسين لاستعراض النتائج الواردة في التقرير المعنون "استراتيجية شاملة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل" (A/59/710)، الذي أعده الأمير زيد رعد زيد الحسين، المندوب الدائم للأردن ومستشار الأمين العام عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهكذا اجتمعت اللجنة الخاصة في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/ أبريل للنظر في هذا التقرير واعتمدت تقريرها الثاني عن موضوع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (A/59/19/Add.1) الذي تضمن توصيات عن طريقة معالجة مسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في سياق عمليات حفظ السلام.

٢ - **السيد عيسى** (مصر) مقرر اللجنة الخاصة: قال، وهو يعرض تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفريقها العامل عن الدورة المستانفة لعام ٢٠٠٥ (A/59/19/Add.1) ومشروع القرار المعنون "استراتيجية شاملة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل" (A/59/L.20)، إن مستشار الأمين العام، عندما عرض التقرير على اللجنة الخاصة في وقت سابق من هذا الشهر، كان قد ناقش جميع التوصيات المتعلقة بالوضع الراهن للحصانات أثناء عمليات حفظ السلام، ونظام التحقيقات، والجوانب التنظيمية لعمليات حفظ السلام، والمسؤوليات المالية والقانونية المترتبة على اقتراحاته. وأكد المستشار الخاص أنه لا يمكن معالجة الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي في عمليات حفظ السلام بطريقة منعزلة، ويجب على الدول أن تتحمل مسؤوليتها في حل المشكلة بالتعاون مع الأمين العام. وأضاف أن السيد غيهينون، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أبرز في الاجتماع ذاته الخطوات التي يجري اتخاذها في الأمانة العامة للوفاء بتوصيات مستشار الأمين العام.

٣ - وإذ انتقل المقرر إلى التوصيات الواردة في التقرير، أبرز الحاجة إلى ضرورة الامتثال الكامل لسياسات الأمين العام فيما يتعلق بعدم التسامح في مجال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وفيما يتعلق بالمشاركة المتزايدة للمرأة في جميع جوانب عمليات حفظ السلام، وبتوفير ظروف معيشية أفضل، وبترفيه واستجمام أفراد بعثات حفظ السلام، وبإنشاء جهاز فني للتحقيق، يتمتع بالاستقلالية تحت سلطة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وأضاف أن اللجنة طلبت أيضا إلى الأمين العام وضع استراتيجية شاملة لمساعدة ضحايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، واتخاذ إجراءات سريعة، بما في ذلك الوقف عن العمل دون مرتب، عند الاقتضاء، لمعالجة حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأوصت اللجنة بأن يقوم الأمين العام بوضع مشروع مذكرة تفاهم نموذجية مع البلدن المساهمة بقوات تضع في الاعتبار توصياته، وتوصيات مستشار الأمين العام، وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩. وأوصت اللجنة أيضا بتعيين فريق من الخبراء القانونيين لإعداد تقرير شامل تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الستين. وقال إن مشروع القرار A/C.4/59/L.20 أورد

التوصيات المذكورة في التقرير وحث الدول الأعضاء على تنفيذ جميع اقتراحات اللجنة الخاصة وتوصياتها ونتائجها.

٤ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قالت، وهي تعرض الآثار المترتبة على مشروع القرار A/C.4/59/L.21 في ميزانية البرنامج، إن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ستستوعب المبلغ المقدر الإجمالي ٩٠٠ ١٥٧ ١ دولار؛ وسيتم اقتراح مبلغ ١٠٠ ٥٩٥ ١ دولار في ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما ستستوعب ميزانية البعثات للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ المبلغ المقدر الإجمالي ٠٠٠ ٦٤٥ ٦ دولار؛ وسوف يتم اقتراح مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٩ دولار في ميزانية البعثات للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما سيتم السعي للحصول على مبلغ ١٠٠ ٤٧٦ دولار من موارد خارجة عن الميزانية. وسوف يتم النظر فيما لمرافق ترفيه واستجمام أفراد عمليات حفظ السلام من آثار في الميزانية (A/C.4/59/L.21 الفقرة ٢(و)) أثناء قيام الفريق العامل باستعراض المعدات المملوكة للوحدات. وسوف تقدَّم إلى اللجنة الخامسة تفاصيل الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ اقتراحات اللجنة الخاصة ونتائجها وتوصياتها، بما في ذلك تلك التي يمكن أن تكون لها آثار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦ — ٢٠٠٧، لكي تنظر اللجنة الخامسة فيها وتسدي المشورة بشأنها إلى الجمعية العامة.

٥ - **السيدة أنغيانو رودريغيز** (المكسيك): قالت إن وفدها شديد القلق بسبب الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام وشارك بنشاط في الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة الخاصة. وإذ وجهت الممثلة النظر إلى الفقرة ٢٧ من التقرير، قالت إنه ينبغي الاستعاضة عن العبارة "مثل هذه الوحدات" الواردة في الجملة الأخيرة بالعبارة "مثل هذه الوظائف" لتنسجم مع العبارة "وظائف لمسؤولين متفرغين معنيين بسلوك الأفراد" الواردة في بداية الفقرة، وهذا من شأنه أن يعكس بشكل أدق ما يُعتزم عمله.

٦ - **السيدة العلوي** (المغرب): طلبت، متحدثة باسم حركة بلدان عدم الانحياز، تعليق الجلسة.

٧ - تم تعليق الجلسة الساعة ١٥/٥٠ واستئنافها الساعة ١٦/٠٥.

٨ - **السيد عيسى** (مصر): قال إن بإمكانه أن يقبل تصحيح الفقرة ٢٧، وهو التصحيح الذي تقدمت به ممثلة المكسيك.

٩ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.4/59/L.20.

١٠ - **السيد هيلمينغير** (لكسمبرغ): قال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، وبلغاريا ورومانيا البلدين اللذين في سبيل الانضمام إليه، وتركيا وكرواتيا البلدين المرشحين للانضمام إليه، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان المتحتمل ترشيحها ألبانيا وأيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، إنه يرحب باعتماد تقرير اللجنة الخاصة؛ فقد أكد أعضاؤها الذين اجتمعوا بموجب إخطار عاجل، أن هناك ضرورة ملحة للتصدي بسرعة لمشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبينما يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه تم إحراز تقدم لا بأس به إلا أنه ما زال مقتنعا بضرورة تحقيق المزيد فيما يتعلق ببعض التوصيات الرئيسية، بما في ذلك تلك التوصيات المتصلة بإنشاء هيئة تحقيق وبتعزيز المحاسبة الجنائية الفردية. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على تنفيذ جميع توصيات التقرير على وجه السرعة وبشكل كامل. ويتعين على فريق الخبراء القانونيين أن يقدم بسرعة النتائج التي توصل إليها، ذلك أن هذه النتائج حاسمة لاستكمال العملية.

١١ - وأضاف أن رد الفعل الفوري والسريع من جانب قيادة البعثة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية دليل

على أن عملية الوعي المتزايد والاستجابة المتزايدة بدأت تأخذ مجراها. فيجب أيضا أن تبيّن الدول الأعضاء التزامها بتحمل مسؤولياتها. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما قويا بالعملية وسيستمر في العمل مع الأمانة العامة والدول الأعضاء الأخرى بهدف وضع حد للاستغلال والاعتداء الجنسيين.

١٢ - **السيدة العلوي** (المغرب): قالت، متحدثة باسم حركة عدم الانحياز، إنها تعيد تأكيد التزام حركة عدم الانحياز بأن تستعيد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سمعتها. وعلى الرغم من أن المهلة قصيرة جدا وأن عدد التوصيات التي يتعين النظر فيها كبير، لم توافق حركة عدم الانحياز على النظر في تقرير مستشار الأمين العام فحسب، بل كانت أيضا مستعدة طيلة المفاوضات لتأييد التوصيات ذات الصلة. فتهدف هذه التوصيات إلى إنشاء استراتيجية فعالة من خلال معايير موحدة وملزمة، وهيئة من المحققين المحترفين، وعدالة سريعة وشفافة. وتأمل حركة عدم الانحياز في أن تتوصل اللجنة إلى نتائج فعلية تتمشى مع التزامها بمكافحة جميع أشكال الإساءات والانتهاكات لقوانين السلوك، ولا سيما جميع أشكال الاستغلال الجنسي في عمليات حفظ السلام. وأعربت عن الأمل في أن فريق الخبراء القانونيين سيقدم تقريره قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الستين بوقت كاف.

١٣ - **السيدة كامبوي** (الهند): قالت إن وفدها متفق مع الأمين العام في رأيه على أنه لا يمكن التغاضي عن أي شكل من أشكال سوء السلوك أو الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين من جانب أي فئة من أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويؤيد وفدها سياسة عدم التسامح في هذا الصدد، ويعتبر أنه من غير المقبول أن يكون هناك حتى مجرد تصور عن وقوع أمور غير لائقة، بما أن لذلك تأثيرا ضارا على اضطلاع البعثات بولايتها. وأضافت أنها ترحب بتقرير مستشار الأمين العام. وقد برهنت الهند بوصفها دولة من الدول المساهمة بقوات على استعدادها للعمل مع الوفود الأخرى والأمانة العامة للتوصل إلى نتيجة مرضية في موضوع حساس وحرج يسيء إلى السمعة التي كانت ممتازة، وإلى المساهمة الرائعة التي يقدمها أفراد حفظ السلام، وإلى الأمم المتحدة نفسها. ويعرب وفدها عن خيبة أمله في أن النتيجة التي توصلت إليها دورة اللجنة الخاصة لم تكن أكثر شمولا.

١٤ - **السيدة سكير** (النرويج): قالت إن الكشف في عام ٢٠٠٤ عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة يمثل نكسة خطيرة لمصداقية الأمم المتحدة. وإن تأييد تقرير اللجنة الخاصة يمثل أول خطوة اتخذتها اللجنة، وإن كانت خطوة صغيرة لإصلاح الضرر، وتحقيق العدل، ومنع السلوك غير المقبول في المستقبل. وسوف تكون لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير آثار مالية، وينبغي عدم جعل هذه التكاليف خاضعة للتبرعات. فيجب على الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤوليتها الجماعية عن تمويل وقيادة العملية. كما يجب أيضا مساءلة المسؤولين الإداريين والقادة العسكريين. وتسلّم النرويج بضرورة اتخاذ إجراء فوري، وعليه تعهدت بالتبرع بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ التوصيات. وسوف تقدم دفعة أولى قدرها ٢٠٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لدعم عمل الأفرقة العاملة المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين ولتطوير خطة تنفيذية.

١٥ - **السيد واغوري** (اليابان): قال، إنه يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، نظرا لدور عمليات حفظ السلام المتزايدة في تعزيز السلام في كل أنحاء العالم، أن تعترف بأن لها مسؤولية في ضمان نوعية بعثات حفظ السلام وانضباطها. وإن أحد أهم أهداف اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٥ هو أن تعتمد تدابير وقائية للتأكد من أنه، من خلال التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، لا يقع

استغلال جنسي أو اعتداء جنسي ويتم وضع إجراءات يتم بموجبها تقديم هؤلاء الذين ينتهكون هذه السياسة إلى العدالة.

١٦ - وأضاف أنه من الأهمية البالغة أن تتخذ الدول المساهمة بقوات تدابير لمنع الأفراد من رعاياها من ارتكاب الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونظرا لأن لهذه البلدان سلطة قضائية حصرية على جنودها فإنها تتحمل المسؤولية الأولية عن المحافظة على انضباط هؤلاء الجنود. وعند النظر في توصيات اللجنة الخاصة وتنفيذها، ينبغي الحرص على القيام باستعراض كامل للموارد والوظائف القائمة من أجل تجنب الازدواجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.